ولما كان الاعتداء على انسان لبنان في الجنوب هو اعتداء على شرعة حقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة وعلى غاياته ومقاصده، فإن اسرائيل لا تجد أي ذريعة قانونية تبرر لها اعتداءاتها هذه على السكان.

هذا، ومن مظاهر سيادة الدولة، كما مر معنا، دفاعها عن كيانها وحدودها وكيان انسانها ووجوده في مواجهة اعتداءات المعتدين. والدولة في لبنان، عملاً بسياسة قوة لبنان في ضعفه الذرائعية، لم تفكر يوماً في الدفاع عن جنوب لبنان تأكيداً لسيادتها عليه، لأنه لم يكن جنوب لبنان وانسانه يوماً، في قناعتها وفي وعيها، جزءاً من لبنان كوطن، بل كان مستعمرة ملحقة بالجبل: المتصرفية، يقدم السوق والمواد والانسان الخام.

ومن الملفت للنظر، أن مفهوم المتسعمرة هذا قد استقر بدوره في لا وعي أبناء الجنوب أنفسهم، وفي لاوعي بعض المهتمين بمشاكله، فراح هؤلاء، جميعاً، يعالجون مشكلاته على أنها قضية قائمة بذاتها وعلى أنها مشكلات مستعمرة مستقلة عن قضية لبنان، لا على أنها فرع منها باعتبارها جزءاً من وطن.

وإن معالجة مشكلات الجنوب اللبناني تبدأ بمعالجة قضية لبنان الام التي هي قضية الغاء الطائفية السياسية فيه بنقيضتها أي بالعلمنة على كل صعيد وبناء المواطنية الواحدة للجميع على اسس المساواة والديمقراطية والعدل، لأن الوطن لا يشاد صرحه على عدم الثقة المتبادلة ولا على العداء المتوازن، أو على التوازن في العدوان، ولا على الخوف سواء كان متبادلاً أم لا، لأن مثل هذه الاسس هي من اسباب تقويضه.

الآثار السياسية لاعتداءات اسرائيل

نلخص الآثار السياسية لاعتداءات اسرائيل على جنوب لبنان بما يلي:

أولاً: ان مصادرة المياه اللبنانية تقوي اسرائيل بشرياً، إذ تساعدها على تعمير الأراضي القاحلة فيها لإسكان المهاجرين الجدد من اليهود وتوطينهم، وهذه التقوية من شأنها ليس المزيد من اضعاف لبنان فقط، بل والمزيد من اضعاف الدول العربية أيضاً، وذلك انطلاقاً من المعادلة المقررة بأن كل قوة تضاف إلى قوة اسرائيل تنقص من قوة العرب، لعجز هؤلاء عن المبادرة في مضمار القوة.

ثانياً: إن استعمال اسرائيل المتصل للمياه اللبنانية عن طريق المصادرة بدون أي مقاومة أو معارضة سكانية أو حكومية، أي بصورة هادئة ومستقرة، يشكل وسيلة من وسائل القانون الدولي العام لتملكها عن طريق الاستعمال المتصل المستمر، أي بمرور الزمن. وهذا الحكم ينطبق أيضاً على الأرض.

ثالثاً: إن استعمال اسرائيل لمياه لبنان بصورة متصلة ومستمرة بدون معارضة يشكل صورة من صور الاعتراف الضمني أو الواقعي بها، لأن هذا الاستعمال ينشىء بين لبنان واسرائيل نوعاً من الاتفاق الضمني حول استعمال المياه، ومثل هذا الاتفاق لا يكون إلا بين دولتين بينهما اعتراف متبادل. من هنا فالمقاومة والمعارضة بكافة الوسائل الرسمية والشعبية ضرورية لحفظ المياه والأرض كمظهر من مظاهر السيادة عليهما لا العكس.